رابطة جنوب أسيا للتعاون الإقليمي ومعضلة الأمن والتنمية في أفغانستان

South Asian Association for Regional Cooperation and the security and development dilemma in Afghanistan

أيوب دهقاني*

جامعة تيسمسيلت، الجزائر، a.dehegani@gmail.com

محمد رضا سلطاني

جامعة تيسمسيلت ، الجزائر، poscientist@gmail.com

تاريخ الإرسال: 23/ 09 / 2020 * تاريخ القبول: 29/ 04/ 2021 * تاريخ النشر: 15/ 05 / 2021

ملخص: شهدت منطقة أسيا ظهور منظمات للتعاون الإقليمي تحت دوافع عدة، أمنية، اقتصادية وسياسية حيث تجابه هذه المنظمات تحديات مختلفة، تكون خاصة بكل منظمة تبعا لخصوصيتها الإقليمية، وتأتي الاعتبارات المتعلقة بالأمن في مقدمة المعضلات الداخلية، فضلا عن الحاجة لهذه المنظمات لتحقيق أهداف اقتصادية وتنموية، لذا ظهرت العديد من المنظمات الإقليمية ذات طابع تعاوني، من بينها رابطة دول جنوب أسيا للتعاون الإقليمي المعروفة اختصارا باسم (SAARC). هذه الرابطة حققت دولها خلال فترة وجيزة مجموعة من الأهداف المتعلقة بالتنمية الاقتصادية، على غرار الهند، نيبال، بوتان، بنغلادش، التي ارتفع دخلها القومي وتمكنت من تصدير منتجاتها إلى الأسواق الأسيوية، في مقابل ذلك تواجه الرابطة تحديات اقتصادية وأمنية متعلقة بأزمات تعيشها دول أخرى عضو فيها، تمثل جمهورية أفغانستان هذا التحدي بسبب أزمتها الأمنية التي أثرت على التنمية الاقتصادية وعملية بناء الدولة.

الكلمات المفتاحية: السارك، أفغانستان، الأمن، التنمية الاقتصادية.

Abstract: Asia region, has seen an emergence of regional cooperation organizations, under various security, economic and political motives, as these organizations face different problems and challenges, which are specific to each organization according to its regional specificity, Considerations related to security come at the forefront of internal problems, as well as the need for these organizations to achieve economic and development goals. Therefore, many regional organizations of a cooperative nature have emerged, among them the Federation or Association of South Asian Nations for Regional Cooperation known for short as (SAARC). This organization was able, within a short period, to achieve a set of goals related to the economic development of its member states, such as India, Nepal, and Bhutan, whose national income increased and was able to export its products to Asian markets. Afghanistan has this challenge because of the security crisis, which affected economic development.

Keywords:,SAARC, security, Economic Development, Afghanistan.

* **المؤلف المرسل**

مقدمة:

جاء ظهور رابطة جنوب أسيا للتعاون الإقليمي في سياق الموجة الثانية التي شهدتها الكثير من النظم الإقليمية بداية من النصف الثاني للقرن العشرين، على غرار إنشاء أول تجمع أوروبي في 18 أبريل 1951، وتأسيس رابطة دول جنوب شرق أسيا المعروفة اختصارا باسم (الأسيان) في 08 أوت 1967، هذه الاخيرة كانت أول تجربة للتعاون الاقتصادي الإقليمي في القارة الأسيوية، تمكنت بلدانها الفقيرة من الوصول إلى مستويات مرتفعة في معدل التنمية، ما جعلها نموذج للتكامل الاقتصادي في العالم. وكان التفكير في إنشاء رابطة جنوب أسيا للتعاون الإقليمي (جبار علي عبد الله، 2009، صفحة 08) يصب في هذا الإطار. في مقابل ذلك ورغم وجود أزمات سياسية معقدة في إقليم جنوب أسيا، مثل النزاع الهندي الباكستاني حول إقليم كاشمير، النزاع الأفغاني الباكستاني حول الحدود (الخط الحدودي ديو رند) الذي لا تعترف به أفغانستان، والتواجد السوفياتي في أفغانستان (1979-1989) إضافة إلى الفارق الاقتصادي، الديمغرافي، العرقي، الديني، الإثني واللغوي الموجود في الإقليم، (الهند مثلا قوة اقتصادية وبشرية إذا ما تم مقارنتها مع نيبال أو بوتان). مع هذا شكل نجاح الأسيان دافعا قويا لإنشاء رابطة (SAARC). في البداية كان حصر اختصاص الرابطة في الاهتمام بالتنمية الاقتصادية للدول الأعضاء أهم عامل لنجاحها، فقد تمكنت الهند من أن تصبح قوة اقتصادية، ودول كانت تعتبر من أفقر بلدان العالم مثل بنغلادش أضحت منتوجاتها تصدر إلى مختلف دول العالم.

مع ذلك، شكلت أفغانستان أهم تحدي للرابطة بعد أن انضمت لها عام 2007، فالمشكلة الأفغانية غير مرتبطة بمسألة الفقر والتنمية الاقتصادية فقط، بل هي أعمق من ذلك، فهذا البلد الذي احتل من قبل الإتحاد السوفياتي دخل في حرب أهلية بعد انسحابه، وكانت المليشيات والحركات السياسية المسلحة التي قادها زعماء الحرب تتقاتل فيما بينها على السلطة، بعد إسقاط الحكومة الشيوعية عام 1992 وإعدام رئيس وزرائها محمد نجيب الله إلى أن تمكنت حركت طالبان المدعومة من باكستان ودول إقليمية أخرى من السيطرة على العاصمة كابل، بعد أن هزمت تحالف الشمال المدعوم من الهند وبعض الدول المجاورة. هذا وقد زاد التدخل الأمريكي في أفغانستان عام 2001 من تأزم الوضع الأفغاني، لذا تواجه الرابطة تحدي حقيقي مرتبط بإعادة بناء الدولة الأفغانية والمساهمة في تنميتها اقتصاديا. في ظل الصراع وتناقض مصالح الدول التي لها علاقة بالأزمة الأفغانية.

إشكالية الدراسة:

ما هو الدور الذي لعبته رابطة جنوب أسيا للتعاون الإقليمي لتحقيق الأمن ودعم التنمية الاقتصادية في أفغانستان؟

الفرضيات:

- تمكنت الرابطة من دعم الاقتصاد الأفغاني من خلال تشجيع الدول الأعضاء على الاستثمار في السوق الأفغانية، والمساهمة في إنشاء البنى التحتية، وتبرز الهند كأكبر مستثمر اقتصادي في هذا البلد.
- إن التحدي الأبرز الذي يواجه الرابطة يتمثل في الاستقرار الأمني ومدى قدرة النظام السياسي الأفغاني على ترتيب الوضع الداخلي سياسيا وأمنيا.

أهمية الدراسة:

تكمن أهمية هذه الدراسة في الكشف عن أهمية المنظمات الإقليمية ذات الطابع الاقتصادي في التعاون من أجل تحقيق التنمية الاقتصادية والخروج من دائرة الفقر. فإذا ما نظرنا إلى هذه الرابطة نجد أن دولة بنغلادش والتي كانت أفقر دولة في العالم، تمكنت من خلال الانضمام والتعاون مع دول الرابطة من تحقيق نمو اقتصادي لافت. لذا فهذه الدراسة ستركز على نشأة وتطور هذه المنظمة الإقليمية، وأهم نشاطاتها ودورها في دعم التنمية الاقتصادية وبناء الدولة في أفغانستان، وإمكانيتها في إخراج هذه الدولة من دائرة التخلف نحو تحقيق الأمن والتنمية الاقتصادية.

منهجية الدراسة:

تعتمد الدراسة على المقاربة الوظيفية في عملية التكامل وشروطه، بالإضافة إلى دور المنظمات الإقليمية كإطار سياسي واقتصادي لتحقيق السلام والتنمية الاقتصادية. كما تستعين الدراسة بمنهج دراسة الحالة الذي يركز على جمع البيانات المتعلقة برابطة جنوب أسيا للتعاون الإقليمي، ودراسة أفغانستان كدولة أو وحدة سياسية.

محاور الدراسة:

المحور الأول: رابطة جنوب أسيا للتعاون الإقليمي: النشأة والهيكل التنظيمي.

المحور الثاني: دور رابطة جنوب أسيا للتعاون الإقليمي في دعم التنمية الاقتصادية الأفغانية.

المحور الثالث: التحديات التي تواجهها الرابطة في أفغانستان.

المحور الأول: رابطة جنوب أسيا للتعاون الإقليمي: النشأة والهيكل التنظيمي

تعتبر رابطة جنوب أسيا للتعاون الإقليمي المعروفة اختصارا باسم (SAARC)، من بين أهم المنظمات الاقتصادية ذات الطابع التعاوني في آسيا. وأصبحت تنافس العديد من التكتلات الاقتصادية في القارة على غرار رابطة دول جنوب شرق أسيا المعروفة باسم الآسيان (ASEAN). رغم حداثة نشأتها، إلا أنها استطاعت تبوء مكانة هامة على الأقل ضمن الاقتصاديات الأسيوية، وتعتبر الهند العضو الأبرز في هذه الرابطة.

1- **نشأة الرابطة:** أسست رابطة جنوب أسيا للتعاون الإقليمي من قبل حكومات كل من بنغلادش، بوتان الهند المالديف، نيبال، باكستان وسريلانكا عام 1985 (Sultan Rahman & Others, 2012, p. 03)، للعمل على تشجيع التعاون الإقليمي في مجال التنمية الاقتصادية والاجتماعية. وفي عام 2007 انضمت أفغانستان إلى الرابطة (Pradhan & Liyanage, 2009, p. 119). وتمثل دول رابطة جنوب أسيا للتعاون الإقليمي حوالي 30 بالمئة من مجموع سكان العالم، وتبلغ مساحته 4.482 مليون كم^2، أي ما يقارب ربع مساحة أسيا، وتتشابه دول الإقليم في التاريخ والثقافة. إلا أنها تختلف في الخبرات السياسية مثلها مثل رابطة الأسيان التي لديها أرث ثقافي وتاريخي مشترك. إلا أنه يوجد عدد من التباينات بين دولها (محمد عبد العزيز، 2013، صفحة 135).

في أواخر سبعينات القرن الماضي وتحديدا في عام 1977، تقدم رئيس بنغلادش الأسبق "ضياء الرحمان" باقتراح إنشاء تجمع اقتصادي يضم دول جنوب أسيا، مطالبا دول الجنوب بالسمو فوق خلافاتها وتحقيق التعاون في مختلف المجالات، متخذين في ذلك نموذج الأسيان لتحقيق التكامل. وتقدم رئيس بنغلادش للمرة الثانية في 2 ماي 1980 بورقة

عمل حول التعاون الإقليمي بين دول إقليم جنوب أسيا، حيث ناقشت الورقة سبل وأليات التعاون في مجالات عدة شملت الزراعة، النقل، السياحة والاتصالات. لذا كان الهدف من وراء عدم ذكر أي شكل من أشكال التعاون السياسي هو تجنب وجود هيمنة قوة إقليمية على المبادرة (Irum, 2013, pp. 01-02).

2- **الأهداف:** حددت المادة الأولى من ميثاق الرابطة أهداف الرابطة في مجموعة من النقاط والتي من أهمها: دعم حرية ورفاهية شعوب دول جنوب أسيا، تشجيع التنمية الاقتصادية والتقدم الاجتماعي والثقافي ومنح فرص العيش الكريمة لشعوب الإقليم، دعم وتعزيز الاعتماد الذاتي بين دول الإقليم، دعم وبناء الثقة والفهم المتبادل للمشاكل المشتركة، دعم وتعزيز التعاون في المجالات الاقتصادية، الاجتماعية، الثقافية والتكنولوجية، دعم علاقات التعاون مع دول الجنوب، والتعاون مع المنظمات الدولية والإقليمية ذات الأهداف والمقاصد المشتركة مع الرابطة SAARC) (C. , 2020. فمن خلال الأهداف المعلنة يتضح أن رابطة لم تتطرق للمواضيع والمشاكل السياسية، مثله مثل ما جاء في ميثاق رابطة "الأسيان"، هادفا من خلال هذا إلى دعم وتعزيز العلاقات الاقتصادية والاجتماعية بين دول الإقليم. ومع تأسيس الرابطة ووضع أهدافها العامة، ظهرت مجموعة من العوامل والفواعل التي أثرت بدرجة أو بأخرى في وضع السياسات العامة للرابطة، من بينها مجموعات البيئة، منظمات حقوق الإنسان، التنظيمات الاقتصادية الإقليمية والمجتمعات المحلية، (محمد عبد العزيز، صفحة 137).

3- **المبادئ الأساسية:** تم تأسيس الرابطة على أساس مجموعة من المبادئ التي ارتكزت على احترام ميثاق الأمم المتحدة، واحترام سيادة الدول واستقلال السياسي، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول، والحل السلمي للنزاعات كما أن الرابطة لا يمكن أن تكون بديلا عن التعاون الثنائي أو المتعدد الأطراف، ولكنه مكمل للأطر التعاونية الأخرى. بالإضافة إلى ذلك فإن توجه الرابطة لا يتعارض مع التزامات الدول الأعضاء في المنظمات أو المعاهدات أخرى (.SAARC C).

4- **نظام العضوية:** يتميز نظام العضوية في الرابطة بالمرونة، بحيث سمح لعدد من الدول من غير المنتمين إلى إقليم جنوب أسيا للانضمام للرابطة. وبالتالي يمكن تقسيم نظام العضوية داخل الرابطة إلى الأعضاء الأصليين المؤسسين، ودول طلبت الحصول على العضوية الكاملة كما هو حال أفغانستان. وهناك أيضا عضوية المراقب أضف إلى ذلك فإن للدول الأعضاء الحرية في الانضمام لأي من هذه التنظيمات والتجمعات بمختلف أشكالها، فالهند مثلا عضو في قمة شرق أسيا، وعضو في مؤتمر وزراء أسيان Asean Post-Ministerial Conference وأفغانستان وباكستان أعضاء في منظمة التعاون الاقتصادي Economic cooperation Organization (محمد عبد العزيز، صفحة 138).

5- **الهيكل التنظيمي:** يقوم الهيكل التنظيمي للرابطة على مجموعة من الاجهزة التي نظمتها المواد من 4 إلى 8 من الميثاق، يمكن إيجاز هذه الأجهزة فيما يلي:

أ- **المجلس الوزاري**: يتكون من وزراء الخارجية الدول الاعضاء، كما حددته المادة الرابعة من الميثاق. وتم تأسيسه للمهام التالية: العمل على تنفيذ سياسات الرابطة، متابعة مختلف أوجه التعاون داخل الرابطة والبحث عن مجالات جديدة للتعاون، البحث عن أليات جديدة لتنفيذ سياسات وأهداف الرابطة(SAARC Structure C. o., 2020) ، وقد حددت المادة الرابعة من الميثاق أن مجلس الوزراء يجتمع مرتين في السنة، لكن يجوز عقد دورة استثنائية للمجلس كلما تطلب الأمر ذلك بعد اتفاق بين الدول الأعضاء(Al Arif & Ershadul, 2015) .

ب- **الأمانة:** أنشئت أمانة الرابطة في "كاثماندو" في يناير 1987، بهدف تنسيق، رصد وتنفيذ أنشطة الرابطة. كما تعمل أمانة الرابطة على التحضير لاجتماعات الجمعية، وتكون بمثابة قناة اتصال بين الرابطة والمنظمات الدولية وتضم الأمانة الأمين العام، وثمانية أعضاء، مجلس الإدارة وموظفي الإدارة والخدمات العامة.

ت- **اللجنة الدائمة**: وتضم وزراء خارجية الدول الأعضاء في الرابطة على النحو المنصوص عليه في المادة الخامسة من الميثاق. وتعمل اللجنة على اتخاذ التدابير والقرارات التي تتعلق بمتابعة ومراقبة برامج التعاون داخل الرابطة. مع تحديد القطاعات الأولية واعتماد البرامج والمشروعات وقيود التمويل الخاصة بها، بالإضافة إلى البحث عن مجالات وقطاعات جديدة للتعاون. هذا ويكون العمل داخل اللجنة وفقا لآلية محددة تتم من خلال إعداد التقارير الدورية لمجلس الوزراء، حيث تكون بمثابة مرجع للمجلس في حالة الضرورة عند اتخاذ القرارات المتعلقة بالأمور السياسية، ويتم الاجتماع لهذه اللجنة كلما استدعت الضرورة (Al Arif & Ershadul).

ث- **اللجان الفنية:** تضم اللجان الفنية ممثلين عن الدول الأعضاء، وهي المسؤولة عن تنفيذ وتنسيق ورصد البرامج في مجال التعاون، وتضم لها مجموعة من الاختصاصات أهمها: تحديد إمكانيات وأفاق التعاون الإقليمي في المجالات المتفق عليها، صياغة برامج وإعداد المشاريع وتحديد الأثار المالية المترتبة على البرامج القطاعية، رصد التقدم المحرز في التنفيذ البرامج (SAARC Structure T. C., 2020)، صياغة توصيات بشأن توزيع التكاليف بالإضافة إلى تقديم اللجان الفنية تقارير دورية إلى اللجنة الدائمة. هذا ويجب أن تكون رئاسة اللجان الفنية دورية بين الدول الأعضاء وفق الترتيب الأبجدي كل سنتين (Sultan Rahman & Others, p. 26). بالإضافة إلى ذلك يمكن للجان الفنية أداء وظائف أخرى، واستخدام الطرائق متى استدعت الضرورة، من بينها اجتماعات رؤساء الوكالات الفنية الوطنية، اجتماعات للخبراء في مجالات محددة، الاتصال بين المراكز الإقليمية المنتشرة في الدول الأعضاء والتنسيق بينها(General Secretary, 2018) .

ج- **اللجان الوظيفية:** ويتم تشكيلها بناء على طلب اللجنة الدائمة أثناء تطبيق أحد المشروعات، وتتكون هذه اللجان من عضوين أو أكثر، ولكن ليس كل الأعضاء وذلك طبقا لما جاء في المادة السابعة من ميثاق الرابطة، كما يتم أخذ القرارات داخل الرابطة من خلال قاعدة الإجماع، وذلك وفقا لنص المادة العاشرة من الميثاق (General Secretary).

ح- **لجنة البرمجة:** تم إنشاءها في الدورة الخامسة للجنة الدائمة في "بنغلادش" عام 1985 لمساعدة اللجنة الدائمة في المسائل المتعلقة باختيار المشاريع الإقليمية، بما في ذلك الموقع وطرائق تقاسم التكاليف بين الدول الأعضاء وتعبئة الموارد الخارجية، أضف إلى ذلك تحديد الأولوية بين القطاعات من برنامج العمل واستعراض الجدول الزمني للأنشطة. وعادة ما تسبق لجنة العمل اجتماعات اللجنة الدائمة على أساس مستقل للتحضير لاجتماع اللجنة الدائمة لتنسيق تنفيذ برامج وأنشطة الرابطة المعتمدة (SAARC Structure T.). ولا يقتصر الهيكل التنظيمي للرابطة على هذه الأجهزة واللجان فحسب، بل يشمل على أجهزة أهلية تضم منظمات مهنية وغير حكومية كما يلي:

1- **غرفة التجارة والصناعة** SCCI: تهدف إلى تعزيز التعاون الاقليمي في مجالات التجارة الخارجية والداخلية والصناعة

2- **الرابطة القانونية** SAARC LAW : تضم الجمعيات القانونية في الدول الأعضاء، وتهدف إلى تعزيز التعاون ودعم القانون كأساس للتنمية في الإقليم. وهناك أجهزة أخرى يذكر منها: رابطة البرلمانيين ورؤساء برلمانات السارك

للتعاون الاقليمي في الهندسة المعمارية، رابطة مؤسسات التطوير الإداري، اتحاد السارك للنساء الجامعيات اتحاد محاسبي جنوب أسيا، السارك لمخططي المدن وغيرها (محمد عبد العزيز، الصفحات 141-142).

3- **البرنامج المتكامل للعمل** (The Integrated Program Of Action (IPA: الذي أنشأ في اجتماع وزراء خارجية دول الرابطة في العاصمة الهندية نيودلهي عام 1983، هذا البرنامج أصبح يلعب دور رئيس في عمل الرابطة ويضم البرنامج عددا من المجالات الهامة للتعاون. وقد تم تعيين اللجان الفنية التي يبلغ عددها أحد عشر لجنة في الوقت الحاضر لتنسيق العمل في المجالات المحددة للتعاون، والتي تشمل مجال الزراعة، التنمية الريفية الاتصالات الأرصاد الجوية، الصحة، المواصلات، الخدمات البريدية، العلم والتكنولوجيا، الرياضة، الفنون والثقافة. وكل مجال من هذه مجالات له لجنة فنية خاصة به (محمد عبد العزيز، صفحة 142)، وقد اتسعت هذه المجالات لتشمل مجالات أخرى للتعاون المشترك من بينها:

- مجال الزراعة والتنمية الريفية: وفقا لبرنامج إعادة هيكلة لجنة العمل المتكامل، تم دمج كل من لجنة الزراعة ولجنة التنمية الريفية في لجنة واحدة تسمى اللجنة الفنية للزراعة والتنمية الريفية (TCARD, 2016). هذا وقد بدأت اللجنة عملها برئاسة نيبال عام 2000. وهي من المجالات التابعة للجان الفنية. حيث ساهمت اللجنة الفنية للزراعة وتنمية الريف في تقليل فجوة المعرفة، من خلال توفير البيانات والمعلومات حول مجالات التعاون المشترك وتسهيل التبادل والتنسيق في مجالات العمل على المستوي الوطني والإقليمي. وفي إطار سعي اللجنة نحو تطوير قطاع الزراعة والتنمية الريفية، وضعت رؤية مستقبلية حول أفاق التعاون الزراعي بين دول الرابطة. وفي إطار الاهتمام بتطوير هذا المجال تم تأسيس مركز معلومات الزراعة SAIC في بنغلادش (TCARD).

- مجال التكنولوجيا الحيوية: منذ عام 1990 ظهرت الحاجة الماسة نحو أوجه التعاون في مجالات التكنولوجية الحيوية، وفي الفترة من 1990 - 2003 تم تدعيم هذا المجال من خلال اللجنة الفنية للعلوم والتكنولوجيا. وفي عام 2004 تم تأسيس لجنة عمل لمختلف قطاعات مجال التكنولوجيا الحيوية، والذي شمل على الطب، الزراعة البيئة الحيوان، المياه، والصناعة (محمد عبد العزيز، الصفحات 141-143).

- مجال الثقافة: حيث أكد أعضاء الرابطة منذ القمة الأولى لهم على أهمية تدعيم مجال التعاون الثقافي والرياضة والفنون، وتم تأسيس المركز الثقافي للسارك (SCC) في سريلانكا(SAARC c. c., 2016) .

- مجال الاقتصاد والتجارة: أسست دول الرابطة اتفاقية منطقة التجارة الحرة في جنوب أسيا South Asia Free Trade Area (SAFTA)، والإتحاد الاقتصادي لجنوب أسيا (SAEU). تهدف هذه الاتفاقيات لتحقيق الإتحاد الاقتصادي لجنوب أسيا بطريقة تدريجية والمخطط لها من خلال منطقة التجارة الحرة، والإتحاد الجمركي والسوق المشتركة، والإتحاد النقدي والاقتصادي المشترك. وأقر قادة الرابطة إعطاء أولوية في دعم الدول الأعضاء، لا سيما غير الساحلية والأقل نموا، لمواجهة القيود التي تؤدي إلى ضعف القدرة الإنتاجية بسبب تكاليف العبور (Jain & Bakshi, 2018, pp. 03-05)، وذلك بهدف ضمان المنافع العادلة من ترتيبات التجارة الحرة.

- مجال التعليم: دخل التعاون في مجال التعليم مع إنشاء لجنة فنية تختص مجال التعليم عام 1989. ومنذ إعادة تنظيم البرنامج المتكامل للرابطة عام 1999، أصبح هذا المجال ضمن اختصاص اللجنة الفنية في تنمية الموارد البشرية الذي يشمل عدة برامج، مثل برنامج كراسي الرابطة، وبرنامج المنح الدراسية ومنتدى رابطة المعلمين. كما تم إنشاء

اتحاد الرابطة للتعليم المفتوح والتعليم عن بعد (SACODIL) بهدف توحيد المناهج، والاعتراف المتبادل (Ahmed & Bhatnagar, 2008, pp. 11-14).

- مجال الطاقة: تم تأسيس مركز الرابطة للطاقة (SEC) في باكستان، أثناء الاجتماع الأول لوزراء الطاقة في أكتوبر 2005. كما تم إقرار تأسيس لجنة خبراء لرسم خارطة طريق للاستفادة من كمية الطاقة الموجودة والبحث عن مصادر جديدة لها (SEC، 2019).

- مجال البيئة: ينصب الاهتمام في هذا القطاع على الكوارث الطبيعية وحماية البيئة، وقد تم تأسيس اللجنة الفنية للبيئة. كما تم إنشاء مركز الرابطة لعلم الغابات (SFC) في كل من نيبال وبوتان، ومركز إدارة الكوارث في الهند SAARC Disaster Management Centre (SDMC).

بالإضافة إلى هذا، هناك مجالات التمويل، المعلومات والاتصالات، الاعلام، المعلومات والتكنولوجيا، والمجالات الأمنية وتنمية المجتمع. وفي إطار سعي الرابطة نحو دعم وتعزيز علاقات التعاون فيما بينها، أسست عدة غرف تجارية كان من بينها غرفة التجارة والصناعة عام 1992، لدعم التبادل التجاري وتحقيق التنمية الاقتصادية (محمد عبد العزيز، صفحة 145). ومن بين الاتفاقيات التي عقدتها الرابطة لتعزيز العلاقات فيما بينها:

- اتفاقية ترتيبات التجارة التفضيلية SAARC Preferential Trade Arrangement Agreement: التي دخلت حيز التنفيذ في 7 ديسمبر 1995. (Govindan, 1996, pp. 481-484)

- **صندوق تنمية الرابطة** (SDF) SAARC Development : الذي أسس في أوت 2008 بهدف تنمية ودعم مجالات الاقتصاد والتعاون التقني وتعزيز الاعتماد على الذات (Sultan Rahman & Others, p. 45).

- **اتفاقية إنشاء بنك طعام الرابطة:** The SAARC Food Bank: الذي أنشأ في أبريل 2007. ويعتبر تكملة للجهود الرامية إلى توفير الأمن الغذائي لسكان الرابطة (Pant, 2014).

المحور الثاني: دور رابطة جنوب أسيا للتعاون الإقليمي في دعم التنمية الاقتصادية الأفغانية

1- انضمام أفغانستان إلى الرابطة وفرص التعاون الإقليمي:

يعتبر التعاون الإقليمي من أجل أفغانستان من بين أهم العوامل المساعدة على تحقيق الأمن والاستقرار الإقليمي وإخراج البلد من حالة الفوضى والتخلف. من خلال العمل على تشجيع التجارة وتعزيز فرص الاستثمار الإقليمي هذه الخطوة من شأنها أن تحقق نتائج إيجابية ليس في أفغانستان فحسب، بل في المنطقة بأكملها من خلال مواءمة النمو الاقتصادي ونقل التكنولوجيا وغيرها، وبالتالي فمن المهم بالنسبة لبلد غير ساحلي مثل أفغانستان أن يكون له ممرات نحو موانئ البلدان الساحلية من أجل تصدير منتوجاته على غرار باكستان والهند (Masataka, July 2009, p. 09).

كما أنه من مصلحة الدول الإقليمية خاصة التي تمتاز بنمو اقتصادي سريع، أن تكون أفغانستان بلد مستقر لعدة أساب أبرزها الجانب الأمني المتعلق بتصدير أفغانستان للإرهاب وللتهديدات الأمنية، وتجارة المخدرات. والسبب الثاني يكمن في أن أفغانستان تعتبر أهم ممر من وإلى أسيا الوسطى، فمعظم مشاريع نقل أنابيب الغاز والبترول من دول بحر قزوين تمر عبر أفغانستان إلى باكستان والهند ومن ثمة إلى شرق أسيا. بالإضافة إلى أن الاستقرار والتنمية في أفغانستان يجعلها سوق لمنتوجات الدول الإقليمية، وفي نفس الوقت ممرا للتصدير نحو بلدان أسيا والشرق الأوسط. وتمت ترقية التعاون الإقليمي من قبل الدول الفاعلة في منطقة جنوب أسيا، وأسيا الوسطى من خلال إنشاء المنظمات

الإقليمية على غرار إنشاء رابطة (SAARC) ومنظمة التعاون الاقتصادي (ECO)، وبرنامج التعاون الاقتصادي الإقليمي لأسيا الوسطى Central Asia Regional Economic Cooperation (CAREC). وكلها منظمات تنتمي إليها أفغانستان، وأبقت أفغانستان أيضا شراكة مع منظمة شنغهاي للتعاون (SCO)، التي أنشئت من قبل الصين وروسيا ودول أسيا الوسطى في عام 2001.

هذه المزايا الاستراتيجية والجيوبوليتيكية التي تتمتع بها أفغانستان، يمكن من خلالها تجاوز التناقضات والخلافات الموجودة بين الأطراف الإقليمية المؤثرة في المنطقة، وتجاوز المشاكل والخلافات السياسية، ووضع الصراعات في إطار حل النزاعات بالطرق السلمية. على غرار الصراع الهندي الباكستاني حول إقليم كشمير، والتنافس السلبي بينهما على بسط النفوذ في أفغانستان (Sridharan, 2008, pp. 08-09)، وبدء العمل من أجل ضم وتفعيل مكانة أفغانستان داخل المنظمات الإقليمية، على غرار رابطة (SAARC)، التي انضمت إليها أفغانستان في قمة نيودلهي المنعقدة في 7 أفريل 2007، لتكون العضو الثامن في الرابطة. وبهذا الانضمام غيرت أفغانستان من تركيبة رابطة (SAARC) من الناحية الجغرافية والسكانية، لتكون على تماس حدودي مع كل من إيران ودول جمهوريات أسيا الوسطى، وبمقربة من الشرق الأوسط، ولتكون أيضا حلقة وصل بين هذه الأخيرة وجنوب أسيا وأسيا الوسطى (Sridharan, p. 09).

هذا التوسع للرابطة نحو الغرب من شأنه أن يزيد من التحديات السياسية، الأمنية والاقتصادية التي تواجهها، بحكم أن أفغانستان دولة غير مستقرة منذ أكثر من أربعة عقود، وتعاني من الفقر والتخلف وشلل شبه كامل للدولة ومؤسساتها. أضف إلى ذلك التدخلات الإقليمية والدولية وتناقض المصالح في المنطقة. في مقابل ذلك، فإن انضمام أفغانستان إلى الرابطة من شأنه أن يعزز فرص التنمية الاقتصادية والاجتماعية لدول المنطقة خاصة إذا ما رسمت الرابطة خارطة طريق لتحقيق ذلك. فأفغانستان تتمتع بموارد اقتصادية ومعدنية مهمة يمكن استغلالها من قبل دول الرابطة للدفع بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية في المنطقة، وبما أن الطاقة عامل مهم لتحقيق النمو الاقتصادي تعتبر أفغانستان أهم ممر بري يصل دول الرابطة بآسيا الوسطى. لذا فإن الاهتمام بأفغانستان وتفعيل دورها في الرابطة سيساعد على تحقيق مجموعة من الأهداف. فأفغانستان تحتاج إلى المساعدات الاقتصادية والاجتماعية وإلى الاستثمارات، كما أنها بحاجة إلى الوصول للممرات البحرية، وتحتاج دول الرابطة إلى الطاقة والمواد الأولية (Delinic & Pandey, 2012, p. 10).

هذا ويعتبر بناء المؤسسات والأجهزة المتخصصة عامل مهم في الرابطة، كما أن الحوافز الاقتصادية من إلغاء للرسوم الجمركية وتوفير مزايا ضريبية للمستثمرين الأجانب وإقامة المناطق الاقتصادية الخاصة، وتحسين البنية التحتية، خاصة النقل والموصلات والطاقة وغيرها سيساهم في فك العزلة عن أفغانستان. علاوة على ذلك يمكن استخدام مؤسسات التعاون الإقليمي لتحقيق الأمن الإقليمي من خلال تحقيق منافع جماعية داخل الإقليم، مثل الأمن والبيئة، ومكافحة الأمراض المعدية، وإدارة الموارد الطبيعية، والشعور بالتضامن الإقليمي من خلال اللغات والثقافات المشتركة. بالإضافة إلى مكافحة الجماعات الإرهابية ومكافحة غسل الأموال من خلال مراقبة تدفقها دوليا، ومكافحة تجارة المخدرات وتبادل المعلومات بين الأطراف المعنية. ولذلك فالتجمع الاقليمي وبناء المؤسسات تعتبر عوامل ضرورية لتحقيق هذه الغاية. (Masataka, p. 09)

2- مساهمة الرابطة في إعادة بناء الاقتصاد الأفغاني

تعد أفغانستان، واحدة من أفقر البلدان في العالم وفي منطقة جنوب أسيا، حيث عانت لأكثر من أربعة عقود من الغزو والحرب الأهلية والصراعات التي تسببت في دمار هائل في البنى الاقتصادية والاجتماعية، وانهارت المنظومة الصحية والتعليمية في البلاد. لذا فأفغانستان اليوم في أمس الحاجة إلى تحقيق السلام والاستقرار والوحدة بين الأفغان، والعمل على تكريس العدالة الاجتماعية والتنمية الاقتصادية. ونظرا لفشل الجهود والمساعي الدولية والمساعدات التي قدمتها الدول المانحة بغية إخراج البلد من الوضعية الصعبة التي يعيشها يمكن للرابطة كإطار إقليمي للتعاون الاقتصادي أن يحقق ما عجز العمل الدولي عن القيام به، لأن العمل الإقليمي أسهل وأكثر قابلية للتحقيق، ولأن معظم دول الرابطة تتشابه من حيث القدرات والإمكانيات والمستوى المعيشي والواقع الاقتصادي، بالإضافة إلى وجود قواسم اجتماعية وثقافية مشتركة. كما أن دول الرابطة أكثر دراية بالوضع في أفغانستان (Naseem, 2016, p. 02).

ومع تشكيل سلطة سياسية وحكومة انتقالية جديدة في أفغانستان بموجب اتفاقية "بون" لإعادة إعمار أفغانستان وجدت هذه الأخيرة فرصة جديدة لإعادة بناء دولة ومؤسسات مستقرة. وبدعم من المجتمع الدولي حصلت أفغانستان على مساعدات مادية وتقنية معتبرة، ساهمت في بناء العديد من القطاعات الاقتصادية والاجتماعية، كالصحة التعليم الزراعة، البنوك، المصانع والاستثمارات الأجنبية، والأعمال والعلاقات التجارية مع الدول الأخرى، وخاصة مع دول الجوار والدول الأعضاء في رابطة. هذه الأرضية أو هذا المناخ يساعد على دفع دول الرابطة للمساهمة في تعزيز الشراكة والعمل الإقليمي مع أفغانستان، وإكمال ما عجزت عنه الدول المانحة والمنظمات الدولية (Masataka, p. 03).

عند النظر إلى الأرقام والإحصائيات التي تقدمها الدول المانحة والمؤتمرات الدولية المنعقدة بشأن أفغانستان، التي تخصص بعض الدول من خلالها أموالا معتبرة لأفغانستان، نجدها لا تتطابق مع الواقع الاقتصادي والاجتماعي في البلاد، فمثلا في الفترة الممتدة ما بين 2002 و2011 قدر مبلغ المساعدات الخارجية بنحو 85 مليار دولار صرف منه 70 مليار دولار. ارتفع هذا المبلغ ليصل في نهاية 2012 إلى 119 مليار دولار في شكل تعهدات دولية، منها 16 مليار دولار حصلت عليها أفغانستان كمساعدات في مؤتمر طوكيو الوزاري. كما تحصلت على 14 مليار دولار في شكل تعهدات في إطار قمة شيكاغو في ماي 2012. بالإضافة إلى جهود المنظمات التابعة لهيئة الأمم المتحدة في بناء وإعادة تأهيل المؤسسات الأفغانية (Naseem, p. 07).

لكن رغم كل هذا لا تزال الحكومة الأفغانية تعتمد بشكل مكثف على المساعدات الخارجية، التي بدونها لن تكون قادرة على تغطية التكاليف التشغيلية أو تمويل المشاريع التنموية. وعلى المستوى الداخلي مازال النظام السياسي في حاجة إلى إصلاحات رئيسية تضمن الحقوق المواطنين، بما في ذلك الأطفال والنساء والأقليات. كما لا تزال هناك مستويات قياسية للفقر، وزيادة في الفساد الذي ساهم في تقويض قدرة المؤسسات الحكومية على تقديم الخدمات الأساسية، كالأمن والعدالة الاجتماعية (Barry, 2007). ولا تزال شرائح واسعة من المجتمع تعاني من نقص في السكن، والمياه النظيفة والكهرباء والرعاية الطبية، وتوفير فرص العمل. في مقابل ارتفاع نسب الإجرام وانعدام الأمن وضعف الإدارة والافتقار إلى البنية التحتية، وصعوبة تواجهها الحكومة الأفغانية في بسط سيادة القانون. وهذا دليل أخر على فشل المشروع الدولي في إعادة بناء الدولة الأفغانية (Boot & Kirkpatrick, 2012).

لذا يمكن القول أن تفعيل مكانة أفغانستان في رابطة ودمجها في العمل الإقليمي هو أفضل مقاربة يمكن من خلالها تغيير الواقع الاقتصادي والاجتماعية في أفغانستان. وعلى الرغم من حداثة انضمام هذه الأخيرة إلى الرابطة، إلا أن

هناك مجموعة من الإنجازات تم تحقيقها، من خلال البرامج والمشاريع التي وضعتها مؤسسات الرابطة، وعلى سبيل المثال تمكنت أفغانستان من تحقيق تقدم ملحوظ في عدد من القطاعات. ففي عام 2002، كان نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الأفغاني ينمو بمعدل متوسط قدره 9 في المئة، وزادت الإيرادات المحلية بشكل ملحوظ من 130 مليون دولار في عام 2002 إلى ما يقرب من 2 مليار دولار في عام 2011. وأنجز ما يربو عن 8000 كم من الطرق السريعة الوطنية والإقليمية، وأصبح أكثر من 1.5 مليون من الأطفال يذهبون إلى المدارس، منهم حوالي 40 بالمئة فتيات. كما تمكن ما يقرب من 50 بالمئة من السكان الأفغان من الحصول على الخدمات الصحية الأساسية وبشكل عام وجهت الجهود في العقد الأول من الشراكة الإنمائية للرابطة نحو الخدمات الأساسية، وأدت إلى إحداث تغيرات في حياة العديد من الأفغان.

كما برزت مساهمة الرابطة في إعادة إعمار أفغانستان ودعم الأمن، الاقتصاد والبنية التحتية. فقدمت الهند كدولة عضو في الرابطة أكثر من ملياري دولار كمساعدات (Gareth p. , 2015, pp. 04-05). كما قامت الشركات الهندية ببناء شبكة طرقات أهمها بناء طريق "زرنج – دلارام" Delaram-Zaranj، الذي يصل الهند بإيران عبر أفغانستان، كما تم بناء السدود وتوسيع شبكة الرى من أجل دعم الإنتاج الزراعي، وكان أبرز هذه السدود "سد سلمى"، وتم بناء عدد من المستشفيات مثل مستشفى كابل والعديد من المباني الحكومية على غرار المبنى الجديد للبرلمان الأفغاني. وإمداد خطوط نقل الكهرباء وغيرها من المشاريع. كما حصلت الهند على اتفاقية لاستغلال منجم حديد "حاجي كك". وقامت بتدريب الأفغان في مجالات مدنية وعسكرية، بالإضافة إلى ذلك تم الاتفاق على توسيع وتنشيط ميناء "شاه بهار" الذي يعتبر كمركز للتعاون بين إيران وأفغانستان والهند والذي يساعد أفغانستان للحصول على منفذ بحري باعتبارها دولة حبيسة على المنافذ البحرية، وينهي تبعيتها للمنافذ البرية مع باكستان التي تؤدي إلى ميناء كراتشي. وتسعى الهند إلى استثمار ما يقارب الهند 500 مليون دولار في هذا المشروع. وبهدف توسيع هذه العلاقات وقعت الهند اتفاقية إستراتيجية مع أفغانستان عام 2011. قصد تعزيز دورها في المجال الأمن والاقتصاد الأفغاني. (gulat, 2012, pp. 04-06)

وفي مؤتمر قلب أسيا الذي عقد في كابل عام 2012، عرضت الرابطة مجموعة من التدابير لخلق الثقة، تهدف إلى دعم أفغانستان وإدماجها في الاقتصاد الإقليمي، من خلال أخذ زمام المبادرة في تسهيل الفرص التجارية مع أفغانستان. وهذا ما يمكنها من استعادة قدراتها ودورها التاريخي باعتبارها الجسر البري بين جنوب أسيا وأسيا الوسطى والشرق الأوسط، والذي يمكن أن يكون مركزا للتجارة والنقل والطاقة في المنطقة. فأفغانستان تمتلك على سبيل المثال ثروة معدنية قدرتها الحكومة الأفغانية بحوالي ثلاثة ترليون دولار. (Price, Gareth, 2013, p. 03).

بالإضافة إلى ذلك تسعى الرابطة إلى زيادة قدرتها وتوسيع مشاركتها في مجالات التعليم والصحة، مثل المشاريع الصغيرة التي تقوم بها في تمويل وزارة الصحة الأفغانية لبناء وصيانة المستشفيات، مثل إنشاء مستشفى "أنديرا غاندي"، الذي مولته الهند، وبناء المدارس مثل إنشاء جامعة زراعية ومدرسة التعدين وغيرها. أما في مجال التعاون العسكري والأمني قامت الرابطة بإعداد مجموعة من البرامج لتدريب قوات الشرطة والجيش الأفغانيين في إطار اتفاقية الشراكة الإستراتيجية الذي أبرمته أفغانستان مع الهند. أما فيما يتعلق بمجال التعليم والتدريب، تقدم الهند 1300 منحة دراسية للطلاب الأفغان سنويا، ومنح تدريبية لموظفي الخدمة المدنية. كما تقدم مستشارين فنيين في الوزارات الأفغانية بموجب اتفاق ثلاثي مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (Gareth, p. 06). لذا تدرك دول الرابطة وفي مقدمتهم الهند أن التنمية الاجتماعية والاقتصادية في أفغانستان هو أمر حيوي لضمان الأمن الإقليمي، ولتوسيع نفوذها في أسيا الوسطى.

هذا ويمكن تحديد أهم القطاعات ذات الأولوية والتي يمكن للرابطة تنميتها وتطويرها في أفغانستان:

- الزراعة: غالبا ما كان الاقتصاد الأفغاني يعتمد على الزراعة على الرغم من أن 12 بالمئة فقط من مجموع الأراضي في البلاد صالحة للزراعة، ووفقا للكتاب السنوي لمنظمة الإحصاء المركزي للزراعة لعام 2009-2010 يعتمد 85 بالمئة من الأفغان في معيشتهم على الزراعة(Yearbook, 2010, p. 111) . بالإضافة إلى ذلك تسببت الحرب الأهلية وانعدام الاستقرار السياسي في الإضرار بالإنتاج الزراعي، حيث انخفض الانتاج في المناطق المروية إلى 60 بالمئة. تجدر الاشارة إلى أنه لا توجد إحصائيات دقيقة متوفرة حول نسب الإنتاج الزراعي. وتشير بعض الإحصاءات المتوفرة إلى أن الإنتاج الزراعي في أفغانستان كان ينمو بمعدل 0.2 بالمئة خلال فترة الحرب الأهلية، بالمقارنة مع 2.2 بالمئة قبل الحرب (Naseem, p. 09). لهذا قامت الرابطة بتقديم الدعم المالي والتقني من خلال إرسال الخبراء لتقييم القطاع والمساهمة في وضع برامج لتدريب الموظفين الأفغان في القطاع، والاستفادة من التكنولوجيا الزراعية، عبر التنسيق مع وزارة الزراعة والري الأفغانية.

- الصحة: قطاع الصحة هو الأخر إنهار بسبب الحرب الأهلية وعدم الاستقرار السياسي، على الرغم من ذلك فقد تم إعادة بناء نظام الرعاية الصحية في أفغانستان، ووفقا للمؤشرات الدولية للتنمية البشرية لعام 2013، توجد أفغانستان في المركز 175 بين 187 دولة في العالم في مجال التنمية البشرية، هذا الترتيب يقوم على ثلاثة أبعاد أساسية وهامة تتمثل في الصحة، التعليم والدخل. لذلك يمكن لبلدان الرابطة لعب دور رئيسي في تطوير وتحسين قطاع الصحة من خلال الجهود المشتركة. ويمكن لوزارة الصحة الأفغانية الاستفادة من المعرفة والتكنولوجية وغيرها من الموارد المتاحة في دول الرابطة لمواجهة تحديات النظام الصحي الأفغاني. وقد بدأت بلدان الرابطة بالفعل في المساهمة في هذا المجال من خلال تكوين وتدريب الأطباء والممرضين الأفغان، مع العمل على تكثيف الجهود المشتركة لبناء المستشفيات والعيادات وتقديم والوسائل المعدات الطبية اللازمة (Naseem, pp. 12-13).

- التعليم: شهد التعليم في أفغانستان تقلبات كثيرة، ففي عهد الملك الظاهر شاه بين عامي 1933 و 1973، شهد هذا القطاع تطورا كبيرا برز في بناء واسع للمدارس والجامعات، وتوسع ليشمل حق التعليم لكافة الأفغان (Barry، 2007)، كما شهدت هذه الفترة عدد من الإصلاحات والتشريعات المتعلقة بحق التعليم والعمل والمساواة بين الجنسين، وفي فترة الحرب إنهار النظام التعليمي، وخلال فترة حكم طالبان 1996-2001 إزدادت أوضاع القطاع سوءا، حيث حظرت طالبان الفتيات من حق التعلم وغيرت المناهج الدراسية. وبعد تشكيل الحكومة الأفغانية عام 2002 أقر الدستور الأفغاني الجديد إلزامية ومجانية التعليم لجميع الأفغان، وزاد عدد الملتحقين بالمدارس حيث وصل عددهم عام 2012 إلى 10,5 مليون مسجل يدرسون في أكثر من 16000 مدرسة، (Kamrany, 2012) وكان لدول الرابطة دور مهم في تكوين وتدريب المعلمين وبناء المدارس، بالإضافة إلى تقديم المنح المجانية للطلبة الأفغان وتشجيعهم للدارسة في دول الرابطة (Naseem, p. 13).

- النقل والبنى التحتية: كانت الحكومة بعد تشكيلها في عام 2002 تواجه جملة من التحديات، كان على رأسها ملف الأمن والتنمية. وكانت إعادة بناء الطرق السريعة وطرق ربط مختلفة المحافظات الأفغانية من وإلى كابول ذات أهمية للحكومة لتنفيذ خطط التنمية وإعادة الإعمار، وتمت استعادة وتهيئة معظم الطرق السريعة، والطرق بين المدن بالمساعدات الخارجية والمساهمة التقنية التي تقدمها دول الرابطة. كما تم بناء السكك الحديدية في أفغانستان، فقد تم الانتهاء من أول نظام للسكك الحديدية في أفغانستان عام 2011 لربط محافظة شمال مزار الشريف إلى أوزبكستان

لغرض التجارة الثنائية، وهناك خطط لتوسيع هذه السكك الحديدية إلى العاصمة كابول والمحافظات الرئيسية الأخرى من أفغانستان (Bhandari & Jogezai, p. 03).

وقد ساعدت حكومات دول الرابطة مثل الهند وباكستان وبنغلاديش الحكومة الافغانية في بناء وترميم البنية التحتية للنقل في البلاد، وساهمت الحكومة الهندية في إعادة بناء الطريق السريع "كونار"-"نانغارهار" بينما ساعدت الحكومة الباكستانية في إعادة بناء الطريق السريع "ننجرهار"-"تورخام" التي تحدها مع باكستان لتسهيل التبادل التجاري بين البلدين. كما تم تشييد 16 مطار بالإضافة إلى إبرام اتفاقية للنقل الإقليمي من أجل تسهيل حركة التجارة عبر الحدود. ويسعى البنك الأسيوي للتنمية لبناء نظام متعدد ومتكامل للنقل والممرات البرية في أفغانستان. كما قدم الفريق العامل في وسائل النقل التابع لرابطة "سارك" مقترحات لتطوير المشاريع شبه الإقليمية بعد تحديد وتحليل التكاليف والمنافع (Bhandari & Jogezai, p. 04).

الطاقة والمعادن: تعتبر إضافة أفغانستان إلى الرابطة مكسبا مهما للطاقة لجميع الدول الأعضاء في الرابطة. ورغم أن احتياجات الطاقة في المنطقة تنمو باطراد، إلا أن هناك تجارة ضعيفة في قطاع الطاقة بين دول جنوب أسيا، لذا يمكن لأفغانستان أن تكون معبرا رئيسيا للحصول على الطاقة من أسيا الوسطى، مثل مشاريع نقل الكهرباء ومشروع الغاز "تابي"وغيرها (Naseem, pp. 13-14). كما تحتوي أفغانستان على العديد من الثروات كالرخام الحديد النحاس، الليثيوم والغاز الطبيعي، التي يمكن أن تزيد من إيرادات الحكومة الأفغانية في حال استخدامها. لذا يمكن للدول الأعضاء في الرابطة أن تدخل السوق الاستثمار في أفغانستان من أجل دعم الاقتصادي المحلي والاقليمي (Naseem, p. 04).

المحور الثالث: التحديات التي تواجهها الرابطة في أفغانستان

مع نشأة الرابطة كان هناك طموح لتحقيق تكامل اقتصادي لدول جنوب أسيا من خلال التنمية الاقتصادية والاجتماعية، لكن دول الرابطة لم تتمكن من تجاوز هذا التحدي، بسبب مجموعة من العوامل لعل أبرزها عدم قدرتها على معالجة الصراعات بين الدول. كما أنه كثيرا ما ينظر للرابطة كرهينة للصراعات الثنائية والمصالح القومية بين الدول الأعضاء. وفضلا عن ذلك، يوجد تصور الاستراتيجي لدى الهند لتصبح قوة اقتصادية عالمية من خلال استغلال الرابطة.(Ahmed & Bhatnagar, p. 45) .

رغم ذلك هناك مجموعة من المبادرات والاتفاقيات قامت بها دول الرابطة مثل التوقيع على اتفاقية مكافحة الإرهاب في عام 1987، كما وقعت في وقت لاحق على البروتوكول الإضافي المتعلق بتجريم دعم وتمويل الإرهاب. وذلك وفقا لقرار مجلس الأمن الدولي 1373، واعتمد البروتوكول الإضافي في عام 2005 بعد الكثير من الجدل والنقاش حول تعريف الإرهاب. وعلى الرغم من هذه الاتفاقية، لم يكن هناك الكثير من الحماس للتعاون في قضايا التهديدات الإرهابية بين الدول الأعضاء، واقتصر التعاون في المبادرات الثنائية بين دول الرابطة مثل مكتب مكافحة الجرائم الإرهابية SAARC Terrorist Offences Monitoring Desk (STOMD)، ومكتب الرابطة لرصد جرائم المخدرات SAARC Drug Offences Monitoring Desk (SDOMD) في كولومبو بسريلانكا (Irum, p. 03).

وكانت الحرب الأهلية في أفغانستان تشكل تهديدا كبيرا بالنسبة لدول الرابطة خاصة دول الجوار كالهند وباكستان فقد شهدت هذه الأخيرة أزمة بلوشستان، وهي منطقة الحزام القبلي الواقع بين الحدود الأفغانية الباكستانية. كما أن الهند تضررت أيضا من أوضاع الحرب في أفغانستان، بسبب التفجيرات والعمليات الانتحارية التي كانت تقوم بها

الجماعات المسلحة انطلاقا من أفغانستان. وبعد مرور أكثر من عقدين على التدخل الولايات المتحدة الأمريكية وحلف شمال الأطلسي، مازالت قضية الأمن والاستقرار الهاجس الأكبر لدى الحكومة الأفغانية ودول الرابطة ورغم الجهود التي بذلت من قبل بعض القوى الإقليمية والدولية، والموارد التي سخرت لتثبيت الاستقرار، إلا أن التهديدات الأمنية لا تزال قائمة. حيث استطاعت حركة طالبان إعادة تنظيم صفوفها واستولت على العديد من المحافظات الأفغانية. كما خلقت الزيادة في الحوادث الأمنية المخاوف بين الأفغان والأطراف الإقليمية لعدم قدرة قوات الجيش الأفغاني على ضمان الأمن بعد انسحاب القوات الدولية عام 2014.

كما أن من بين الأسباب الرئيسية لتدهور الوضع الأمني في أفغانستان، عدم وجود تخطيط محكم، ناهيك عن السياسات المتغيرة باستمرار، أضف إلى ذلك إهمال الحقائق الجيوسياسية على أرض الواقع، والإفراط في اعتماد الحكومة الأفغانية على القوات الأجنبية دون الاهتمام الكافي لتطوير البنية التحتية، وبناء المهارات والمساعدة المدنية. بحيث سخر جزء كبير من المساعدات الخارجية (حوالي 51 بالمئة) تم إنفاقها على الأمن فبلغ عدد قوات الأمن الأفغانية التي تشمل، الجيش الوطني الأفغاني (ANA)، وقوات الشرطة الأفغانية (ANP)، بما فيها شرطة الحدود الأفغانية والشرطة الأفغانية المحلية (ALP)، أكثر من 300 ألف مجند، ولعبت دول الرابطة خاصة الهند وباكستان دورا رئيسا في تدريب قوات الجيش والأمن الأفغانية في مختلف المجالات، من أجل تحسين الظروف الأمنية (Naseem, p. 15).

هناك العديد من العقبات التي تحد من التعاون الإقليمي في مجال الأمن، خاصة وأن هناك دول تشهد نزاعات سوآءا داخلية أو بين دولتين داخل الرابطة، مثل حركات التمرد والأزمات الحدودية، فمثلا يوجد في سيريلانكا حركة انفصالية تسمى" نمور التاميل" Liberation Tigers of Tamil Eelam، وحركة طالبان في كل من أفغانستان وباكستان، ناهيك عن النزع الحدودي بين عدة دول داخل الرابطة (Masataka, p. 11)، على غرار النزاع الهندي الباكستان حول إقليم كشمير، بالإضافة إلى عدم وجود اتفاق بين دول الرابطة حول معالجة الأزمات ذات الطابع السياسي.

هذه القضايا المعقد كانت وراء تردد بعض دول الرابطة في زيادة التعاون الأمني مع أفغانستان، فلكل طرف نظرته في التعامل مع الأزمة الأفغانية. ورفض أطراف أخرى التدخل في بعض القضايا الأمنية نظرا للخلافات الموجودة بينهم، رغم أن دول الرابطة وقعت ترتيب إقليمي للأمن، يهدف إلى تبادل المعلومات والبيانات حول الجرائم ذات طبيعة الجنائية وحول أمن الحدود. والاتفاق على تعزيز التعاون مع المنظمات الإقليمية الأخرى مثل منظمة التعاون الاقتصادي ومنظمة شانغهاي للتعاون (Masataka, p. 12). علاوة على ذلك هناك تهديدات أمنية أخرى تواجه الرابطة، تتمثل في تجارة المخدرات التي توفر مصدرا ماليا رئيسيا للجماعات المسلحة وترتبط تجارة المخدرات ارتباطا وثيقا بقضايا الأمن، وفقا لمسح أجرته مكتب الأمم المتحدة المعني بمكافحة المخدرات، فإن الأسباب الكامنة وراء زراعة المخدرات ذات الدخل المرتفع هو الفقر وانعدام فرص العمل. حيث أن 53 بالمئة من الأفغان يعملون في هذا المجال، رغم اتخاذ الحكومة الأفغانية بعض التدابير لمكافحة الظاهرة، لكنها لا تملك الإمكانيات اللازمة لتغيير هذا الواقع. لذا لا بد لدول الرابطة اتخاذ إجراءات عملية لمساعدة الحكومة الأفغانية في عملية التنمية الاقتصادية أولا مع تعزيز أمن الحدود عن طريق التعاون الإقليمي (Ahmed & Bhatnagar, p. 05).

الخاتمة:

رغم التقدم الحاصل في مجال الأمن والتنمية الاقتصادية في أفغانستان، والجهود التي بذلتها الأطراف الإقليمية والدولية من مساعدات مادية وتقنية، وتنفيذ العديد من المشاريع التنموية المتعلقة بالبنى التحتية وبإعادة الإعمار مازالت أفغانستان تواجه جملة من التحديات التي تحول دون تحقيق أهداف المسطرة سوآءا من قبل الأطراف الدولية الاقليمية أو في إطار المنظمات الإقليمية، على غرار منظمة التعاوني الاقليمي لجنوب أسيا التي انضمت إليها أفغانستان عام 2007 لمساعدتها في تحقيق الأمن والتنمية. هذه التحديات منها ما هو داخلي يتمثل أساسا في الفساد السياسي والإداري، فالمساعدات التي قدمتها والأموال التي خصصت للتنمية لم تستغل بشكل جيد، فمازال ألاف الأفغان دون رعاية صحية، وبدون كهرباء ولا ماء صالح للشرب. أضف إلى ذلك الأرقام المتزايدة للاجئين والفقر وارتفاع معدلات البطالة والصراع على السلطة وغيرها من المشاكل الداخلية.

النتائج والتوصيات:

تتمثل التحديات التي تواجهها رابطة دول جنوب أسيا للتعاون الإقليمي في أفغانستان في عدم الاستقرار السياسي والأمني، خاصة فيما يتعلق بتوجهات النظام السياسي الأفغاني والتحالفات الجديدة التي شكلتها الحكومات الأفغانية منذ 2002. فقد شهدت العلاقات الأفغانية الباكستانية توترات بسبب تقرب أفغانستان من الهند، وتوقيع عدة اتفاقيات للشراكة مع إيران وغيرها من التفاعلات الإقليمية التي تمارسها الحكومة الأفغانية، والتي من المحتمل أن تزيد من الصراعات والخلافات الإقليمية على حساب الأمن والتنمية وبناء الدولة في أفغانستان. لذا يمكن القول، أن رابطة دول جنوب أسيا للتعاون الإقليمي ساهمت بشكل نسبي في دعم الاقتصاد الأفغاني والدفع بعملية إعادة الإعمار.

في مقابل ذلك فإن مسألة الأمن والاستقرار لازالت تشكل معضلة بالنسبة للحكومة الأفغانية وللرابطة، التي تخشى من استمرار تدهور الوضع الأمني وعدم قدرة الحكومة الأفغانية على بسط سيطرتها على كافة المحافظات الأفغانية خاصة مع انسحاب القوات الأمريكية، وهذا ما يشكل تهديدا لدول الرابطة. لكن الحل حسب خبراء الشأن الأفغاني موجود ويحتاج فقط إلى تضافر الجهود الإقليمية خاصة التفاهم الهندي الباكستاني حول حل الأزمة الأفغانية في إطار الرابطة. هذا المسار الذي يحتاج لخريطة طريق ومراحل، تتمثل في أفغنة الأزمة بمعنى أخر تخلي الأطراف الإقليمية عن تدخلها السلبي في الأزمة وإبقاء الحل بيد الأطراف الأفغانية عبر الدخول في المفاوضات الجادة والنظر في الاختلالات التي خلفها اتفاق بون للسلام عام 2002، والذي عمق الأزمة الأفغانية بسبب التغييرات الجذرية التي مست ميزان القوى الداخلي المتعلق بالنسيج الاجتماعي والإثني، لأول مرة منذ استقلال أفغانستان فسح المجال أمام هيمنة الأقلية الطاجيكية على مقاليد الحكم، وهيمنتهم على السلطة وتوسيع نفوذهم على حساب الأكثرية البشتونية التي حكمت البلاد لفترة طويلة.

قائمة المراجع

الدوريات:

- جبار علي عبد الله جمال الدين، "مستقبل منظومات التعاون الإقليمي في ظل المتغيرات الدولية"، مجلة الكوفة للعلوم القانونية والسياسية، م.01، ع. 02. (2009).

الأطروحات:

- غزلان محمد عبد العزيز، مفهوم الامن الجماعي في التنظيمات الاقليمية الجديدة دراسة لحالتي رابطة دول جنوب شرق أسيا، وتجمع دول جنوب أسيا للتعاون الاقليمي، أطروحة دكتوراه، (جامعة القاهرة: كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، 2013).

المراجع باللغة الأجنبية

Books

- Afghanistan Central Statistical Organisation, Agriculture Development, (2014) Afghanistan Statistical Yearbook (2009 – 2010), Center for South Asian Studies, (CSAS), katmandou.
- Kishor Pradhan, Harsha Liyanage, South Asian Association for Regional Cooperation, Ottawa: International Development, Research Centre, (2009).
- Mohammad Naseem, (2016), The Role of Cultural Diplomacy and SAARC in Crisis Management and Conflict Resolution in Afghanistan, Case Studies, Berlin: Institute for Cultural Diplomacy.
- Sultan Hafeez Rahman and Others, (2012) Regional Integration and Economic Development in South Asia (Manila: Asian Development Bank.
- Tomislav Delinic, Nishchal N. Pandey, Afghanistan in SAARC Towards Deeper Engagement
- Tomislav Delinicm, Nishchal N. Pandey, (2012). Regional environmental issues: Water and disaster management, Kathmandu: Centre for South Asian Studies (CSAS).

Reports

- Bishal Kumar Bhandari, Gullali Jogezai, (2016) Afghanistan in SAARC: Emerging Opportunities in Regional Integration , International Development Research Centre.
- Compilation of SAARC charter, conventions, Agreements (1985- 2016), (December 2016), South Asian Association For Regional Cooperation Secretary General, Nipal, Kathmandu .
- Gareth Price, "India's Policy towards Afghanistan", Chatham House, the royal institute of international affairs (August 2013)
- Masataka Nakahara " The Study on Regional Cooperation for the Development of Afghanistan", Japan International Cooperation Agency, South Asia Department, Summary Report,(July 2009).
- Monish gulati , unblocking of nato supply routes by pakistan: logistics or plain politics?, New Delhi, vivekananda international foundation, (december – 2012)

- South asian association for regional cooperation, (november 2014), kathmandu declaration, eighteenth meeting Kathmandu: heads of state or government.

journals and periodicals

- Irum Shaheen, "South Asian Association for Regional Cooperation (SAARC): Its Role, Hurdles and Prospects", Journal Of Humanities And Social Science (IOSR-JHSS) Volume .15, Issue .6, (Sep. - Oct. 2013)
- Kripa Sridharan, Regional Organisations and Conflict Management: Comparing Asean and SAARC, Working Papers Series No.2, Crisis States Research Centre, National University of Singapore (march 2008).
- Kumaresan Govindan, "A South Asian Preferential Trading Arrangement: Implications for regional Trade in Food Commodities", Journal Of Economic Integration, N°.11, (December 1996).
- Max Boot, Jeane J. Kirkpatrick, (June 2012), What It Will Take to Secure Afghanistan, Council on Foreign Relations Press, Policy Innovation Memorandum N°. 23
- Zahid Shahab Ahmed, Stuti Bhatnagar, (Spring-Summer 2008) "Interstate Conflicts and Regionalism in South Asia: Prospects and Challenges, Perceptions", Journal Of Center For Strategic Research.

Digital Resources:

- Al Arif, A., & Ershadul, K. (2015, June). A Research Guide on the South Asian Association for Regional Cooperation (SAARC). Retrieved, https://bit.ly/3hHmSjz, (October 23, 2019)
- Barry, B. (2007 , JULY 09). Education in Afghanistan: A harrowing choice. The New York Times, https://nyti.ms/2RIJx4C, (15, nouvember, 2019)
- Boot, M., & Kirkpatrick, (2012, June 23). What It Will Take to Secure Afghanistan. Council on Foreign Relations: https://on.cfr.org/32N8AcZ, (12/11/2019).
- General Secretary, S. (2018, June 08). Secretary General of the South Asian Association for Regional Cooperation (SAARC), South Asian Association for Regional Cooperation: https://bit.ly/3iShonO, (17, May, 2019)
- Kamrany, T. S. (2012, august 14). Afghanistan 2002-2012, A Decade Of Progress And Hope. https://bit.ly/2FYkDv1, (05/01/2020).
- SAARC Structure, C. o. (2020, july 14). council of ministers. (South Asian Association for Regional Cooperation), saarc structure: https://bit.ly/3hLhpbJ, (August 02, 2020).
- SAARC Structure, T. C. (2020, July 12). SAARC Structure Technical Committees: https://bit.ly/35QXo19 ,(July, 2020).
- SAARC, C. (2020, julay 14). Charter of the South Asian Association for Regional Cooperation. SAARC Charter: https://bit.ly/2ZPF705, (august 03, 2020).

- SAARC, c. c. (2016, june 06). Charter of the South Asian Association for Regional Cooperation. SAARC cculture center: https://bit.ly/3kCB6nF, (09 04, 2020).
- SEC. (2019, January). Mobilizing International and Regional Finances / Funding for Implementation of Renewable Energy Projects in SAARC Member States. Islamabad: SAARC Energy Centre (SEC). https://bit.ly/360s0gO, (23/12/2019).
- TCARD. (2016, 03 16). SAARC, Areas of Cooperation, Technical Committee on Agriculture and Rural Development (TCARD). https://bit.ly/2H9utuG, (17/04/2020).